



# التطورات الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ م

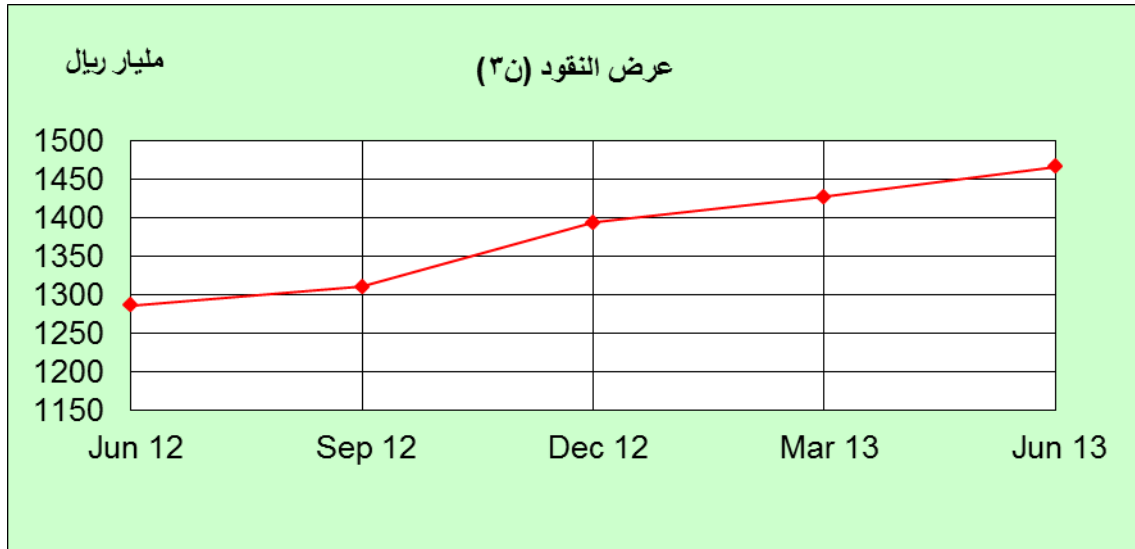
إعداد  
إدارة السياسات النقدية والاستقرار المالي  
شوال هـ / أغسطس ٢٠١٣ م

المحتويات

|    |                                                                              |
|----|------------------------------------------------------------------------------|
| ٣  | أولاً: التطورات النقدية                                                      |
| ٤  | ثانياً: السياسة النقدية                                                      |
| ٤  | ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي                                                |
| ٤  | ٣-١ الودائع المصرفية                                                         |
| ٥  | ٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية                            |
| ٧  | ٣-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية                                        |
| ٨  | ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية                           |
| ٩  | ٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية                   |
| ٩  | رابعاً: تطورات التقنية المصرفية                                              |
| ١٠ | خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية                                            |
| ١١ | سادساً: صناديق الاستثمار                                                     |
| ١٢ | سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٣ م      |
| ١٣ | ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٣ م |

### أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٣٩,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٦٦,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٤ في المئة (٣٣,٤ مليار ريال) في الربع السابق. كذلك سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نمواً سنوياً نسبته ١٤,٠ في المئة (١٨٠,٢ مليار ريال).



وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ٢,٢ في المئة (٢١,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٦٢,٠ مليار ريال أو ما نسبته ٦٥,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة (٥٣,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٨,٥ في المئة (١٥٠,٣ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٢ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٢٨١,٣ مليار ريال أو ما نسبته ٨٧,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٣ في المئة (١٦٠,٧ مليار ريال).

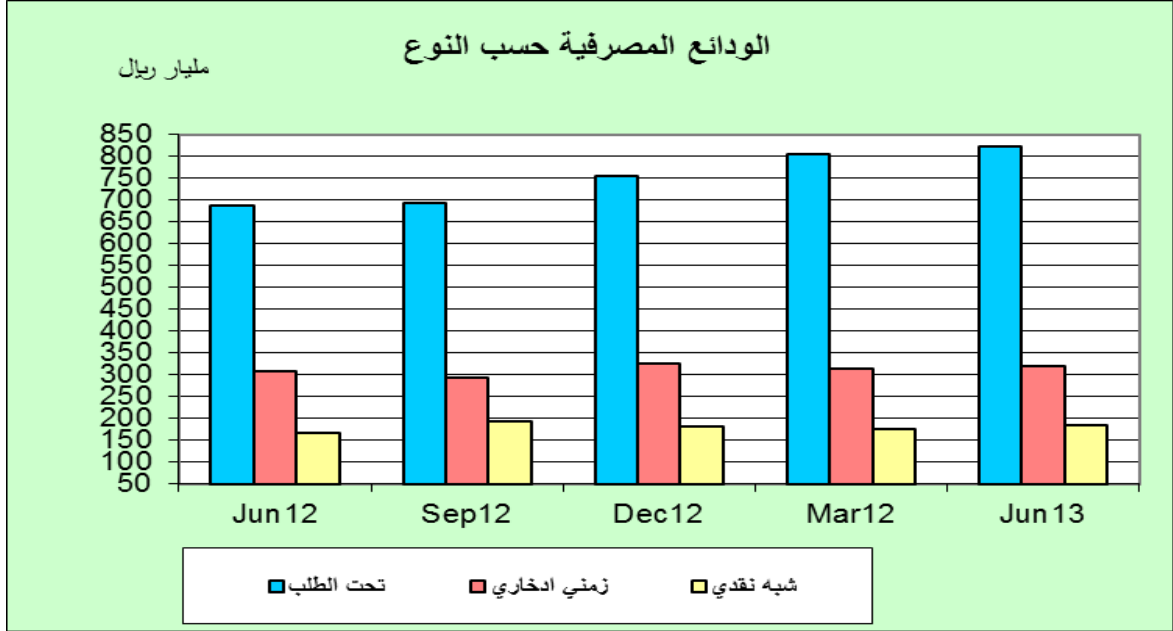
## ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتطورات السيولة النقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها. وبلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٧٩ مليون ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقابل ٤٣ مليون ريال في الربع السابق. وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٧٤,١٨٦ مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٩٧,٩٢٢ مليون ريال في الربع السابق. وشهدت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) انخفاضاً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حيث بلغت ٠,٩٦ في المئة، مقارنة بنسبة ٠,٩٩ في المئة في الربع السابق. واستمر الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور لصالح الريال ليبلغ ٦٩ نقطة أساس في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقابل ٧٠ نقطة أساس في نهاية الربع السابق.

## ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

### ٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٨ في المئة (٣٥,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣٢٧,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٣١,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٤ في المئة (١٦٧,٠ مليار ريال). في حين لم تتغير نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بنهاية الربع السابق والبالغة ٩٠,٥ في المئة.



وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٢ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٢٣,١ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة (٥١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. بينما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٢,٣ في المئة (٧,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣١٩,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٨ في المئة (١٢,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٦,٢ في المئة (١٠,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٨٥,٠ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة (٨,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٠ في المئة (١٣٧,١ مليار ريال)، وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٤ في المئة (١٠,٤ مليار ريال) ، وكذلك حققت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٨ في المئة (١٩,٤ مليار ريال).

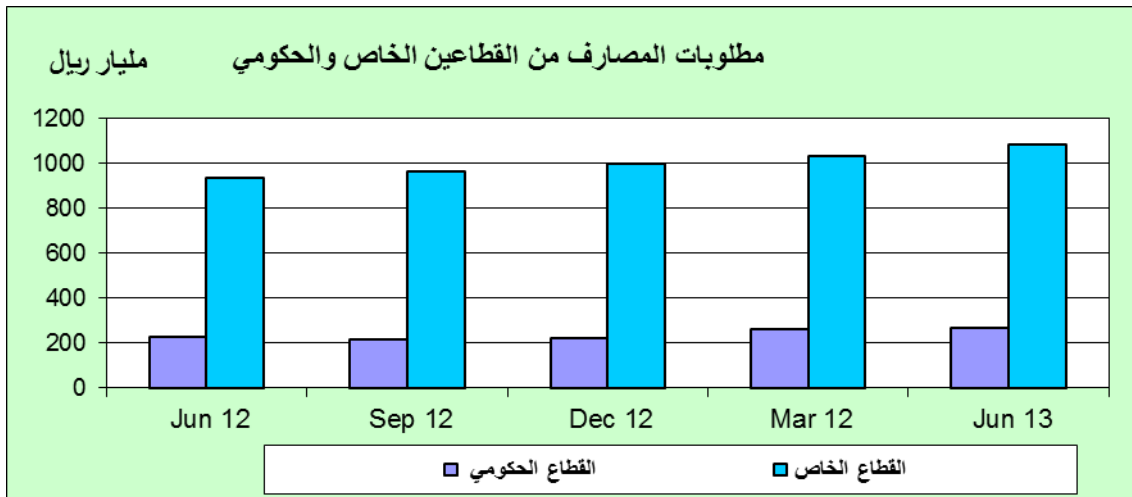
### ٢-٣ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص و العام (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,١ في المئة (٥٣,٠ مليار ريال) ليلبلغ

١٣٥٠,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة (٧٤,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نسبته ١٦,٠ في المئة (١٨٥,٦ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ١٠١,٧ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠٠,٤ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٦ في المئة (٤٧,٦ مليار ريال) ليلعب نحو ١٠٨٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٣٥,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نسبته ١٥,٩ في المئة (١٤٨,٦ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نحو ٨١,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٠,١ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٠ في المئة (٥,١ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢٦٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,١ في المئة (٣٩,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٢ في المئة (٣٧,١ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حوالي ٢٠,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٠,٢ في المئة في نهاية الربع السابق.



وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٣,٣ في المئة (١٨,٢ مليار ريال) ليبلغ ٥٧٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبة ٣,٢ في المئة (١٧,١ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ٥,٩ في المئة (١٧,١ مليار ريال) ليبلغ ٣٠٨,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٩ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٣,٩ في المئة (٧,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٠١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة (٦,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,١ في المئة (٤٢,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٨٢,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٣٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٦ في المئة (١٤٥,٩ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٣,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١١,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولقطاعات أخرى بنسبة ٥,٧ في المئة (٢٢,٤ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٥,١ في المئة (١,٥ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٤,٤ في المئة (٩,٤ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٢,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ١,٩ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ١,٧ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع العام وشبه العام بنسبة ١,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال).

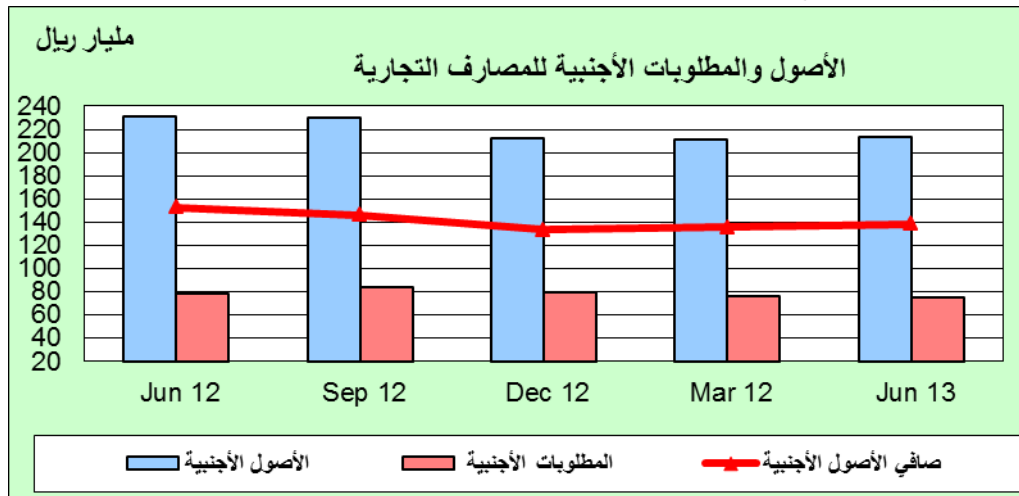
### ٣-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حوالي ١٨٠٧,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٣٥,٥ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢

في المئة (٣٨,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق إجمالي الموجودات والمطلوبات بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣ م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٦ في المئة (١٨٨,١ مليار ريال).

### ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ م ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢١٣,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض بنسبة ٠,٥ في المئة (١١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (١٧,٣ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١١,٨ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٩ في المئة في نهاية الربع السابق.



وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ م انخفاضاً نسبته ٠,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليلعب حوالي ٧٥,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة (٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٤,٢ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بنسبة ٤,٣ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع



الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٠ في المئة (٢,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٣٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبة ١,٨ في المئة (٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق.

### ٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٣ في المئة (٣,٠ مليار ريال) ليبلغ ٢٣١,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,١ في المئة في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حوالي ١٧,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ١٨,٢ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٩,٦ في المئة (٢٠,٢ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م حوالي ٩,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,٣ مليار ريال خلال الربع الأول أي بارتفاع نسبته ٤,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وحقت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال). وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٧٢٢ فرعاً بزيادة (١١) فرعاً عن الربع السابق.

### رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

تبين الإحصاءات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بلغ ١٤٩٦١,١ مليار ريال (أي ٣٩٨٩,٦ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال ١,٩ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٥,٣ مليون حوالة عبر نظام "سريع"، وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ١٤٥٦٢,١ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٣٩١,٦ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٢٢١,٨ مليار ريال أي بارتفاع نسبته ١٤,٤ في المئة عن الربع المقابل من العام السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٣٧٣١,٩ مليار ريال.

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ما يقارب ٣٣٥ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٦٩,١ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نحو ٧٢,٩ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٣٨,٥ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٣٢٣١ جهازاً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م، وبلغ عدد البطاقات المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٧,٠ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م أكثر من ٩٩,٤ ألف جهاز.

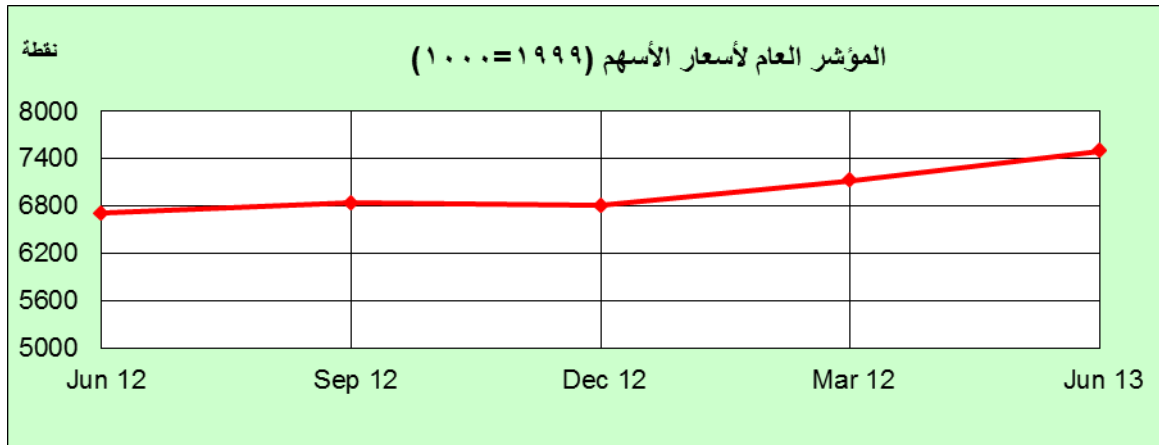
وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٣م فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٨ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٣٢,٨ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٦ مليون شيك خلال تلك الفترة بقيمة إجمالية بلغت ١٦٥,٠ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدقة حوالي ٢٢٣,٠ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٧,٩ مليار ريال.

#### خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٢ في المئة ليبلغ ٧٤٩٦,٦ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٨ في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٧ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٧,٤ في المئة ليبلغ حوالي ١٥,٦ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٠,٠ في المئة في الربع السابق، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ٤٣,٩ في المئة. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٥ في المئة لتبلغ نحو ٣٩٢,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٩ في المئة في الربع السابق، في حين حققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٠,٢ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,١ في المئة لتبلغ ١٤٩٧ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه بنسبة ٣,٧ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع

الثاني من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٧,٤ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٥ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٥ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣١,٦ في المئة.



#### سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٨,٣ في المئة (٧,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٠٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وارتفع سنوياً بنسبة ١٤,٦ في المئة (١٢,٧ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ١١,٠ في المئة (٧,٧ مليار ريال) في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م ليبلغ ٧٨,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,١ في المئة (٩,٠ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م لتبلغ ٢٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٢,٣ في المئة (٤,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٣ في المئة (٣,٧ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٠ في المئة (٥٣٥٢ مشترك) ليبلغ ٢٦٥,٥ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٧ في المئة (٤٧٦٠).

مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٥ في المئة (١٨٣٢٤ مشترك) ، أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٠,٤ في المئة ( ١ صناديق ) ليبلغ ٢٤١ صندوقاً في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م، مقارنة مع ٢٤٠ صندوقاً خلال الربع السابق.

#### سابعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م

أصدرت المؤسسة العديد من التعميمات للقطاع المصرفي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م:

- تعميم المؤسسة رقم ٦٦٦٥٩ وتاريخ ٢٠١٣/٤/٨م الموافق ١٤٣٤/٥/٢٧هـ بشأن إصدار لجنة بازل لبيان صحفي ووثيقة استشارية حول اقرار تكلفة حماية إئتمان المشتري.
- تعميم المؤسسة رقم ٦٩٢٦٠ وتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤م الموافق ١٤٣٤/٦/٤هـ بشأن تزويد المؤسسة بكافة البيانات التي تطلبها من قبل المرخص لهم مزاولة أعمال الصرافة.
- تعميم المؤسسة رقم ٧٤٨٠٥ وتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٥م الموافق ١٤٣٤/٦/١٥هـ بشأن وثيقة لجنة بازل الاستشارية الخاصة بعمليات التدقيق الخارجي للمصارف.
- تعميم المؤسسة رقم ٧٤٨٠٧ وتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٥م الموافق ١٤٣٤/٦/١٥هـ بشأن نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.
- تعميم المؤسسة رقم ٨٥٥٦٦ وتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠م الموافق ١٤٣٤/٧/١٠هـ بشأن أدوات الرقابة اليومية لإدارة السيولة اعتباراً من شهر ابريل ٢٠١٣م.
- تعميم المؤسسة رقم ٨٨٠٩٨ وتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦م الموافق ١٤٣٤/٧/١٦هـ بشأن إجراء تعديل جزئي على بعض قواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية الخاصة بإقفال الحسابات.
- تعميم المؤسسة رقم ٩٦٦٦٥ وتاريخ ٢٠١٣/٦/١٥م الموافق ١٤٣٤/٨/٦هـ بشأن الضوابط المتعلقة بتطبيق خدمة الجوال المصرفي.

**ثامناً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ م**

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٠ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١ م بالموافقة على مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار بشأن تحسين مراكز الخدمة على الطرق الاقليمية المبنية على ما ورد في الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/٨ م بالموافقة على إعطاء وزارة التجارة والصناعة صلاحيات فرض الغرامات والجزاءات ذات الصلة باختصاصاتها داخل المدن الصناعية والمصانع.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٧/١٧ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/٢٧ م بالموافقة على تحويل اللجنة الدائمة للمعارض والمؤتمرات إلى برنامج وطني باسم "البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات" لتنظيم وتطوير قطاع المعارض والمؤتمرات التي تقام بالمملكة ووضع الخطط اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٤/٨/١ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/١٠ م بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات الحكومة التنموية وبحث الحلول الممكنة لها.
- صدور أمر ملكي كريم بتاريخ ١٤٣٤/٨/١٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/٢٣ م بأن تكون أيام العمل الرسمية من يوم الأحد الى يوم الخميس، وتكون العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت.